

التفسير والإسرائيликات

(٤)

لقد كان أئمة علم أصول الحديث ، والرواية ، أبعد نظراً ، وأصل تفكيراً ، وأوسع اطلاعاً ، وأدق في تعقيدهم لقواعد النقد في الرواية حينما قالوا : إن الموقوف على الصحابة يكون له

حكم المرفوع إلى النبي بشرطين

١- أن يكون مما لا مجال للرأي فيه.

٢- أن لا يكون راويه معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب الذين أسلموا وبرواية الإسرائيликات ،

ومن ثم : يجد الباحث الحصيف المنصف مخارج لهذه الروايات الموقوفة على الصحابة ، وهي في نفسها مكذوبة وباطلة فهى

* إما إسرائيликات ، أخذها بعض الصحابة الذين رووها ، عن أهل الكتاب الذين أسلموا ؛ ورووها ليعلم ما فيها من الغرائب والعجبات ، ولم ينبهوا على كذبها وبطلانها اعتماداً على ظهور كذبها وبطلانها ، ولعلهم نبهوا إلى كذبها وعدم صحتها ، ولكن الرواية لم ينقلوا هذا عنهم ،

* وإما أن تكون متسوسة على الصحابة ، وضعها عليهم الزنادقة ، والملحدون ، كي يظهروا الإسلام وحملته بهذا المظاهر المنتقد المتشين ،

* وأما ما يتحمل الصدق والكذب منها ، وليس فيه ما يصدق نقللاً صحيحاً ، أو عقلاً سليماً ، فذكره لما فهموه من الإذن لهم في روايتها من قوله [] : وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، وهذا النوع أقل خطراً من الأول ، إلا أنه لا فائدة تذكر من الاشتغال به ، بل كان حجاباً لجمل القرآن ، وتقسيمه الصحيح.

وكذلك جاء الكثير جداً من هذه الإسرائيликات عن التابعين ، واحتمال أخذها عن أهل الكتاب الذين أسلموا ، أكثر من احتمال أخذها عن الصحابة ، فمنشؤها في الحقيقة هو ما ذكر لك ، وهي : التوراة وشروحها ، والتلمود وحواشيه ، وما تلقوه عن أخبارهم ، ورؤسائهم الذين افتروا ، وحرفوا وبدلوا ، ورواتها الأول ، هم : كعب الأحبار ، ووهب بن منبه وأمثالهما ؟

والنبي [] والصحابة رضوان الله عليهم بريئون من هذا. ويجوز أن يكون بعضها مما أصدق بالتابعين ، ونسب إليهم زوراً ولا سيما أن أسانيد معظمها لا تخلو من ضعيف أو مجهول ، أو متهم بالكذب ، أو الوضع ، أو معروف بالزنادقة ، أو مغمور في دينه وعقيدته.

بعض الإسرائيликات قد يصح السند إليها

ولعل قائلًا يقول : أما ما ذكرت من احتمال أن تكون هذه الروايات الإسرائيلية مختلقة ، موضوعة على بعض الصحابة والتابعين ، فهو إنما يتوجه في الروايات التي في سندتها ضعيف أو مجهول ، أو وضاع ، أو متهم بالكذب ، أو سيء الحفظ ، يخلط بين المرويات ، ولا يميز ، أو نحو ذلك ، ولكن بعض هذه الروايات حكم عليها بعض حفاظ الحديث بأنها صحيحة السند أو حسنة السند ، أو إسنادها جيد ، أو ثابت ، ونحو ذلك ، فماذا تقول فيها ؟

والجواب : أنه لا منافاة بين كونها صحيحة السند ، أو حسنة السند أو ثابتة السند ، وبين كونها من إسرائيликات بنى إسرائيل ، وخرافاتهم ، وأكاذيبهم فهي صحيحة السند إلى ابن عباس ، أو عبد الله بن عمرو بن العاص ، أو إلى مجاهد ، أو عكرمة ، أو سعيد بن جبير وغيرهم ، ولكنها ليست متعلقة عن النبي [] ، لا بالذات ، ولا بالواسطة ولكنها متعلقة عن أهل الكتاب الذين أسلموا ، فثبتتها إلى من رویت عنه شيء ، وكونها مكذوبة في نفسها ، أو باطلة ، أو خرافية ، شيء آخر ، ومثل ذلك : الآراء والمذاهب الفاسدة اليوم ، فهي ثابتة عن أصحابها ، ومن آرائهم ولا شك ، ولكنها في نفسها فكرة باطلة ، أو مذهب فاسد.

وأحب أن أنبه هنا إلى حقيقة ، وهي : أنه ليس معنى أن هذه الإسرائيликات المكذوبات والباطلاته مروية عن كعب الأحبار ، ووهب بن منبه ، وعبد الله بن سلام ، وأمثالهم أنها من وضعهم ، واحتلاظهم ، كما زعم ذلك بعض الناس ، وإنما معنى ذلك : أنهم هم الذين رووها ، ونقلوها لبعض الصحابة والتابعين من كتب أهل الكتاب ومعارفهم ،

وليسوا هم الذين اختلفوا ، وإنما اختلفوا ، وافتجرها أسلافهم القدماء .
وللحديث بقى في السلسلة إن شاء الله وقدر اللقاء والبقاء

كاتب المقالة : الشيخ / محمد فرج الأصفر

تاريخ النشر : 10/10/2010

من موقع : موقع الشيخ الدكتور / محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com